Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (30/6/2022); Vol. 18, No. 58, Part (1): 284-303
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.58.1.16

Tikrit Journal of Administrative And Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
PISSN: 1813-1719
EISSN: 1813-1813

Analysis of the Impact of Trade Shocks on Some Macroeconomic Variables in Iraq for the Period (2004-2020)

Researcher: Safaa Salim Khalaf
College of Administration and Economics
Al-Fallujah University
safaa.salam@uofallujah.edu.iq

Prof. Dr. Nadhem Abdullah Abid
College of Administration and Economics
Al-Huda University College
nadhim.abd@uoalhuda.edu.iq

Abstract.

This research was presented to address a realistic problem affecting the Iraqi economy and its overall variables due to its rentier nature related to the oil sector. The right conditions to curb its negative effects. The research aims to analyze the impact of trade shocks on some macroeconomic variables represented by (Gross Domestic Product, Public Expenses, and Exchange Rate in the parallel market) for the period (2004-2020).

The results of the analytical side showed the inherent rentier nature of the Iraqi economy and almost complete dependence on the revenues of crude oil exports. This indicates the failure of policies and the absence of economic planning, as it concluded that there is a strong direct response between trade shocks and both (GDP and Public Expenses), and an inverse response between trade shocks and the exchange rate. The research recommends the establishment of a sovereign fund to benefit from it in achieving economic stability and compensating for the severe shortage when adverse shocks occur.

Keywords: Trade shocks, Gross Domestic Product, Public Spending, Exchange Rate.

تحليل أثر الصدمات التجارية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

الباحث: صفاء سالم خلف
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الفلوجة

أ. د. ناظم عبد الله عبد
كلية الإدارة والاقتصاد
كلية الهدى الجامعة

المستخلص:

قُدم هذا البحث لمعالجة مشكلة واقعية تمس الاقتصاد العراقي ومتغيراته الكلية بسبب طبيعته الريعية المرتبطة بقطاع النفط، إذ تُستمد أهمية البحث من أهمية موضوع الصدمات التجارية (صدمات الصادرات والاستيرادات) فالمعرفة المسبقة بالآثار المترتبة على الصدمات التجارية المناوئة سوف يُسهم بلا شك في توجيه السياسات الاقتصادية للدولة لتوفير الظروف

الملائمة لكبح الآثار السلبية لها, ويهدف البحث إلى تحليل أثر الصدمات التجارية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية المتمثلة بـ (الناتج المحلي الإجمالي، الإنفاق العام، سعر الصرف في السوق الموازي) للمدة (2004-2020).

أظهرت نتائج الجانب التحليلي ملازمة الاقتصاد العراقي للصفة الريعية والاعتماد شبه الكامل على عوائد صادرات النفط الخام، وهذا يدل على فشل السياسات وغياب التخطيط الاقتصادي، إذ توصل إلى أن هناك استجابة طردية قوية بين الصدمات التجارية وكل من: (الناتج المحلي الإجمالي والنفقات العامة)، واستجابة عكسية بين الصدمات التجارية وسعر الصرف. ويوصي البحث بإنشاء صندوق سيادي للاستفادة منه في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعويض النقص الحاد عند حدوث الصدمات المناوئة.

الكلمات المفتاحية: الصدمات التجارية، الناتج المحلي الإجمالي، الانفاق العام، سعر الصرف.

المقدمة:

يُعد الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي مؤشراً على تطور اقتصاد البلد، وأيضاً أحد معوقات التنمية الاقتصادية، وقد عانت البلدان النامية من عدم الاستقرار في اقتصاداتها وتعرضها للصدمات نتيجة سببين هما: الأول سبب خارجي يقول إن البلدان النامية عرضة لصدمات تجارية أكثر تقلباً من الدول المتقدمة نتيجة الاعتماد على تصدير المواد الأولية، والثاني سبب داخلي يلقي اللوم على السياسات الاقتصادية للحكومات بعدَّها غير قادرة على معالجة الصدمات التجارية. ولعل أهم الصدمات التجارية هي التغير في الصادرات مع العالم الخارجي. وغالباً ما تتعرض الدول الريعية إلى صدمات تجارية نتيجة التغير في الطلب العالمي على صادراتها، وهذه الصدمات قد تكون مواتية أو مناوئة، فعندما تستجيب المتغيرات الاقتصادية بشكل مساير لاتجاه الصدمة المواتية فأنها تشهد انتعاشاً اقتصادياً، ويحدث انكماش في حالة الصدمات المناوئة.

أما الاقتصاد العراقي فقد عانى من مشكلة أساسية تتمثل بالاختلال الهيكلي نتيجة الاعتماد على عوائد الصادرات النفطية وعدم توجيهها بشكل يحقق نمو في القطاعات الإنتاجية الأخرى، وأن استيراداته هي السلع الأولية والمدخلات الوسيطة والسلع الرأسمالية. وأن الصدمات التجارية المؤاتية ستكون نتائجها غير ايجابية على القطاعات الاقتصادية الأخرى في المدى الطويل فزيادة الصادرات ستحقق فائض في ميزان المدفوعات وزيادة احتياطيات البلد من العملة الأجنبية مما يؤدي إلى زيادة أسعار الصرف للعملة المحلية والذي يؤدي إلى زيادة الاستيرادات وانخفاض الصادرات الأخرى غير النفطية. وأن عائدات صادرات العراق غير مستقرة بسبب التقلبات المتكررة في أسعار السلع الأولية (النفط)، ويستخدم جزء كبير من العوائد للوفاء بالتزامات الديون الخارجية. وعلى هذا الأساس يحاول البحث إيضاح مدى تأثر الاقتصاد العراقي بالصدمات التجارية المؤاتية والمناوئة كونه من الاقتصادات المفتوحة، وهذه الأهمية للصدمات التجارية تستدعي تحليل أثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية المتمثلة بـ (الناتج المحلي الإجمالي، الإنفاق العام، سعر الصرف) في الاقتصاد العراقي.

أهمية البحث: تبرز أهمية البحث بأنه جاء ليغطي فترة شهد بها الاقتصاد العراقي العديد من الصدمات التجارية نتيجة تركز صادراته على سلعة واحدة وهذا ما يفرض على واضعي السياسات الاقتصادية الحد من اثارها المناوئة وبيان أثرها الواضح على المتغيرات الاقتصادية الكلية والاستفادة من الفوائض في حالة الصدمات المؤاتية في تنمية قطاعات الاقتصاد المحلي الاخرى،

والوصول إلى نتائج يستفيد منها الاقتصاديين بالعمل على تعزيز الآثار المؤاتية للصدمات التجارية وتخفيض الآثار المناوئة لها.

مشكلة البحث: ساعدت الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي واعتماده على النفط في التصدير في تعرضه للصدمات التجارية نتيجة تقلبات أسعار النفط الخام التي تتصف بعدم استقرار أسعارها العالمية وتراجع الطلب العالمي على النفط. ويمكن صياغة مشكلة البحث بالسؤال الجوهري الآتي:

- ما الآثار الكلية التي تترتب على متغيرات الاقتصاد الكلي نتيجة الصدمات التجارية في العراق؟ وما الأهمية النسبية لهذه الصدمات في تفسير التقلبات التي تتعرض لها المتغيرات الاقتصادية الكلية في البلد؟

فرضية البحث: في ضوء مشكلة البحث انطلق البحث من الفرضيات الآتية:

- تعد التقلبات الحاصلة في الصادرات والاستيرادات من المصادر الرئيسة للصدمات الاقتصادية التجارية التي لها آثار مؤاتية أو مناوئة على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق المتمثلة بـ(الناتج المحلي الاجمالي، الإنفاق العام، سعر الصرف).
- توجد علاقة طردية بين الصدمات التجارية المؤاتية وكل من (الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العام) في العراق، يقابلها علاقة عكسية بين الصدمات التجارية وسعر الصرف في السوق الموازي.

هدف البحث: يهدف البحث الى دراسة الأسس النظرية للصدمات التجارية ومدى تأثر الاقتصاد العراقي بالصدمات التجارية، وتحليل أثر الصدمات التجارية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية المتمثلة بـ (الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، الإنفاق العام، سعر الصرف في السوق الموازي) للمدة (2004-2020).

حدود البحث:

الحدود المكانية: تمثلت حدود البحث المكانية بالاقتصاد العراقي.

الحدود الزمانية: اقتصر البحث على المدة الزمنية (2004-2020).

هيكلية البحث: قسم البحث الى مبحثين تضمن **المبحث الأول**: الإطار المفاهيمي للصدمات التجارية وأثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية. بينما **المبحث الثاني** جاء بعنوان: الصدمات التجارية وتحليل أثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة (2004-2020).

١. الإطار المفاهيمي للصدمات التجارية وأثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية:

١-١. مفهوم الصدمات التجارية: غالباً ما يتأثر اقتصاد أي بلد بالعديد من التغيرات التي تتفاعل فيما بينها، وتنعكس آثار هذه التغيرات على الاقتصاد بصورة عامة تبعاً للتغير المؤثر فيه من جهة، ومن جهة أخرى يعتمد هذا التأثير على مرونة وكفاءة الاقتصاد، ولهذا فأن قوة وفاعلية هذا التأثير تجدها متفاوتة، إذ يقصد بالصدمة حدث أو تغير غير متوقع إما لفشل النماذج أو لأنها تخفق في التوقعات نظراً لوجود تغيرات خارجية في أغلب الأحيان، وهي تحدث بسبب نتيجة مختلفة تماماً عما كان يتوقع في العموم (جواد، ٢٠٢٢: ٤٠٢). بينما تُعرف الصدمات في الاقتصاد بأنها الأحداث التي تحرك الاقتصاد بعيداً عن الإنتاج الطبيعي ومستوى التشغيل الكامل عن طريق إحداث تحولات في العرض الكلي والطلب الكلي نتيجة التغير المفاجئ في العوامل الخارجية (Cebeci, 2010: 109)، وتقسم الصدمات الاقتصادية إلى صدمات داخلية وصدمات خارجية، فالصدمات الداخلية هي التي تنتج بسبب الأحداث النابعة من داخل الاقتصاد القومي مثل تغير مفاجئ في اتجاه السياسات الاقتصادية أو نتيجة تغير النظام السياسي، إذ تقسم الصدمات الداخلية

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (30/6/2022); Vol. 18, No. 58, Part (1): 284-303
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.58.1.16

إلى ثلاثة أنواع وهي: (الصدمات النقدية والمالية والحقيقية) (احمد، ٢٠٢٠: ١٣٧). بينما الصدمات الخارجية تُعرّف على أنها حدث مفاجئ خارج عن سيطرة السلطات ويكون لها تأثيراً كبيراً على الاقتصاد سواء كانت الصدمة مؤاتية او مناوئة **(IMF, 2003: 5)**، وظهرت هذه الصدمات في السبعينيات من القرن الماضي نتيجة حدوث اختلالات اقتصادية كازدياد التضخم ومعدلات البطالة مع تراجع مستويات الإنتاج بسبب ارتفاع أسعار النفط بالنسبة للدول المستوردة (العاضي، ٢٠٠٧: ٧). وهناك أنواع للصدمات الخارجية وهي (الصدمات التجارية، الصدمات الطبيعية، الصدمات المفتعلة كالحروب والنزاعات، والصدمات الخارجية المالية).

بينما الصدمات التجارية تعرف بأنها تغيرات مفاجئة وغير متوقعة تحدث في معدلات التبادل التجاري الخارجي، وهذه التغيرات تكون في الصادرات أو في الاستيرادات، وقد تكون مؤاتيه (ارتفاع قيم الصادرات أو انخفاض قيم الاستيرادات أو الاثنان معاً)، أو صدمة مناوئة (انخفاض قيم الصادرات وارتفاع قيم الاستيرادات أو الأثنان معاً)، وهذه الصدمات قد تكون مؤقتة وتتدخل الحكومة في معالجتها عبر اتخاذ إجراءات مالية تحد من تلك الصدمات المناوئة، وقد تكون دائميه لا تستطيع الحكومة معالجتها بشكل سريع فتستمر لمدة أطول (البكري، ٢٠١٥: ٢٨)، إذ تتحلل الصدمات التجارية إلى تأثيرات السعر والحجم، وإن الأرباح الصافية من التجارة تساوي إيرادات التصدير مطروحاً منها نفقات الاستيراد، وبالتالي فإن تحليل الصدمات التجارية يستلزم تقدير ثلاثة مكونات هما:

١. تأثير التغير في القيم (الأسعار) الدولية للسلع المصدرة والمستوردة.
٢. تأثير التغير في حجم (كميات) الصادرات التي يطلبها بقية دول العالم.
٣. تأثير التغير في حجم الاستيرادات المطلوبة من بقية دول العالم.

تسمى النقطة الأولى بالصدمة التجارية، فمثلاً إذا ارتفعت قيم الصادرات وانخفضت قيم الاستيرادات في البلد فقد تتعرض الاقتصاد لصدمة تجارية مؤاتية ويزداد معدل التبادل التجاري، أما إذا انخفضت قيم الصادرات وارتفعت قيم الاستيرادات فسوف تعاني البلاد من صدمة تجارية مناوئة تؤثر في معدل التبادل التجاري، وكذلك لا يُعد الجمع بين النقطتين (2) و(3) في فئة واحدة على أنها صدمة تجارية ويرجع ذلك إلى أن صانعي السياسات الاقتصادية في العالم يميلون إلى تفسير التغيرات في الطلب على الصادرات من بقية دول العالم على أنها حدث خارجي (صدمة حقيقية)، في حين أن التغير في الطلب على الاستيرادات أمر داخلي (صدمة داخلية) لدخل وسلوك الاقتصاد المحلي الذي يمكن أن يتأثر بشكل مباشر بسياسة الحكومة التجارية (Izurieta & Vos, 2009: 2).

١-٢. مصادر الصدمات التجارية:

١-٢-١. صدمة الصادرات: تُعد الصادرات بأنها مجموع السلع والخدمات المنتجة داخل البلد وتباع في الخارج، إذ تسهم هذه الصادرات في خلق دخول للاقتصاد الوطني ولكنها لا تشكل جزءً من نفقات الاستهلاك أو الاستثمار الداخليين (حسين وعلي، ٢٠٢١: ٤٩٩)، وصدمة الصادرات هي التغير في الطلب الخارجي على السلع والمنتجات المحلية، وهذا التغير يكون إما في أسعار الصادرات أو وضع قيود على كمية الصادرات في الدول النامية أكثر من الدول الصناعية المتقدمة، ويمكن الحد من التعرض للصدمات التي تحدث في أسعار الصادرات عن طريق تنويع صادرات

البلد وكذلك من خلال استخدام طريقة البيع بالآجل أي عقود البيع طويلة الأجل أو الصناديق السيادية.

يؤثر معدل النمو في الدول المتقدمة على صادرات البلدان النامية من ناحيتين، الأولى من خلال تغير أسعار السلع الأساسية، فعندما تنمو البلدان الصناعية بسرعة يزداد طلبها على المواد الخام أيضاً ويؤدي عادةً إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية مقارنة بأسعار السلع المصنعة (صدمة صادرات مؤاتية)، ويحدث العكس في حالة الركود (عبد الباري، ٢٠٢٠: ١٩)، والناحية الثانية من خلال الدورات التجارية، إذ تتغير الأسعار وفقاً لتغير الطلب والعرض على السلع، ففي حالة انخفاض الطلب على السلع المصنعة فأن أسعارها سوف تنخفض ولكن هذا الانخفاض لا يكون بدرجة كافية لتوازن السوق عكس السلع الأولية، ولهذا تنعكس التقلبات في أسعار الصادرات للسلع الأساسية على معدل التبادل التجاري، وإن الاختلاف في معدل التبادل التجاري بين الدول تعكس الاختلافات الأساسية في هيكل صادراتها والنصيب النسبي لهذه الصادرات، وزيادة تركز هيكل الصادرات يعني مخاطرة أكبر وتقلبات أكبر في سعر المنتج المصدر، مما يؤدي الى زيادة تقلبات معدل التبادل التجاري والعكس صحيح (فريد، ٢٠١٧: ٢٣).

١-٢-٢. صدمة الاستيرادات: تساهم الاستيرادات في انخفاض وتسرب تيار الدخل والإنفاق المحلي نحو الخارج (شهاب، ٢٠١٩: ٨٠)، وصدمة الاستيرادات هي التغير المفاجئ في أسعار السلع الأساسية المستوردة، ومن أهم مصادر الصدمات التجارية للدول المستوردة لهذه السلع كانت صدمة ارتفاع أسعار النفط من أكثر الصدمات تأثيراً على الدول المستوردة للنفط في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، كما تعد التغيرات في أسعار الصرف في الدول الصناعية إحدى العوامل المؤثرة المهمة في أسعار التصدير والاستيراد في الدول النامية، ويعتمد اتجاه هذا التأثير على العملة التي تُقوم بها أسعار الصادرات والاستيرادات، فعندما يرتفع سعر الدولار مقابل العملات الأوربية الأخرى تنخفض أسعار السلع المصدرة والمستوردة للدول النامية عند تعويمها بالدولار وتزداد عندما تُعوم بالعملات الأوربية (Krugman, 1988: 59).

١-٣. الآثار الاقتصادية الكلية للصدمات التجارية:

١-٣-١. أثر الصدمات التجارية على الناتج المحلي الإجمالي (GDP): تُعد الصادرات بأنها تصريف السلع المنتجة محلياً الى العالم الخارجي مقابل الحصول على الدخل المرتفع عن الدخل الذي تباع به السلع داخل البلد، ولذلك فإن زيادة الصادرات تعني وجود طلب أجنبي على السلع المحلية مما يترتب عليها زيادة تشغيل عناصر الإنتاج المحلية واستغلال الموارد المعطلة وزيادة الدخل القومي، وبما أن الصدمات التجارية تؤثر على منحنى العرض، فإنه في حالة الصدمات التجارية المؤاتيه تؤدي الى انتقال منحنى العرض الى جهة اليمين مسبباً زيادة في الناتج المحلي الإجمالي (عبد العظيم، ٢٠٠٠: ٤٣)، أما في حالة الصدمات التجارية المناوئة فإنها تؤدي إلى انخفاض مباشر في الناتج القومي الحقيقي والموارد المتاحة للاستثمار والاستهلاك وارتفاع مستويات الأسعار، كما أن الأدلة على الآثار السلبية لصدمات معدلات التبادل التجاري على النمو الاقتصادي قوية أيضاً، فمثلاً في دراسة لصندوق النقد الدولي في بلدان أفريقية عدة مختارة، يلاحظ عند حدوث صدمة تجارية مناوئة تؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام الصدمة والعام الذي يليه، ففي دولة زيمبابوي حيث تقلص الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة (8%) في عام الصدمة، نظراً للاعتماد الكبير للبلد على الزراعة وانخفاض الناتج الإجمالي بنسبة

(23%) في العام الثاني من حدوث الصدمة، وبالنسبة لمالي وأوغندا يشير البحث إلى أن انخفاض الناتج القومي خلال فترة الصدمة (السنة الأولى) بلغ في المتوسط (3.5%) و(1.8%) من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً لأوغندا ومالي على التوالي، وكانت الخسارة التراكمية الضمنية كبيرة بشكل خاص بالنسبة لأوغندا حيث استمرت أسعار الصادرات المنخفضة لمدة ست سنوات (IMF, 2003: 10).

١-٣-٢. أثر الصدمات التجارية على الإنفاق العام (EXP): تُعد إيرادات الحكومة المستمدة من التجارة الخارجية سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر أهم سمات القطاع المالي في العديد من البلدان النامية، وينتج هذا عن هيمنة التجارة الخارجية في اقتصاد هذه الدول وضعف قدرتها الإدارية مما يجعلها تعتمد بشكل كبير على الضرائب المفروضة على التجارة الخارجية لأنه يمكن إدارتها بسهولة، لذلك في البلدان النامية شديدة الانفتاح يمكن أن تنتقل الصدمات التجارية مباشرة إلى القطاع المالي وخاصة الإنفاق العام (Chu, 1987: 110)، وفي البلدان النامية المعتمدة على حصيلة صادراتها من النفط الخام مثلاً تصبح الحكومة أكثر اعتماداً على إيرادات صادرات النفط في تمويل الإنفاق العام، وفي حالة حدوث صدمة تجارية مناوئة يكون مصدرها انخفاض أسعار النفط تصبح الإيرادات الحكومية المحلية أقل بكثير من الإنفاق الحكومي، وبالتالي تلجأ الحكومة إلى إجراء خفض كبير في الإنفاق وإلى تمويل عجز الإيرادات المحلية في تمويل الإنفاق الحكومي بالسحب من احتياطات البنك المركزي من النقد الأجنبي أو بتحويل أصول أجنبية إلى عملة محلية، أو من خلال الاقتراض المباشر المحلي من البنك المركزي في حالة الصدمات المؤقتة، وسيكون هناك إمكانية محدودة لتمويل عجز الموازنة خلال زيادة الإيرادات الضريبية المحلية، أو أي إجراء من هذا النوع سيفاقم كثيراً من حدة الدورة الاقتصادية، وفي حالة الصدمات التجارية المؤاتيه فإنها تعمل على زيادة الإنفاق العام، إذ يقوم البلد بزيادة الإنفاق وهذا يعمل على زيادة الاستهلاك لدى الأفراد أكثر من سابقه، ويقوم الأفراد بزيادة طلبهم على السلع وادخار جزء من دخولهم المرتفعة لمواجهة الصدمات المناوئة (البكري، ٢٠١٥: ٣٩)، وفي دراسة على الاقتصاد السوداني باستخدام أنموذج الانحدار الذاتي (VAR) باستخدام بيانات فصلية للمدة (2000-2011) لدراسة أثر صدمات أسعار النفط على الإنفاق العام، إذ إن حدوث صدمة تجارية سلبية في أسعار النفط فإن هذه الصدمة ستؤثر بشكل كبير على انخفاض الإنفاق العام، وتوصلت النتائج القياسية لاختبار الاستجابة النبضية واختبار تحليل مكونات التباين إلى أن الصدمات التجارية السلبية لها تأثير غير متماثل على الإنفاق العام (Rahma, et al., 2016: 243).

١-٣-٣. أثر الصدمات التجارية على سعر الصرف السوقي (EX): يُعرف معدل التبادل التجاري بأنه النسبة بين أسعار السلع المصدرة إلى أسعار السلع الصناعية المستوردة، بينما سعر الصرف يعرف بأنه السعر الذي يتحدد نسبيا حسب قوة السوق (المشهداني وعبدالله، ٢٠٢٠: ٤١٧)، وفي حالة حدوث صدمة تجارية مناوئة، فأنها تأثر على جهة العرض بحيث أن انخفاض مستوى الأسعار المحلية يقلل من تكلفة عوامل الإنتاج وبالتالي يزيد الإنتاج من السلع المحلية المصنعة والسلع غير التجارية في الوقت نفسه، والأثر الثاني على جهة الطلب يؤدي التدهور الحاصل في معدل التبادل التجاري الى انخفاض الدخل الحقيقي وينخفض مستوى الإنفاق على هذه السلع، وتكون المحصلة النهائية انخفاض في سعر الصرف الحقيقي لهذه السلع نتيجة ارتفاع مستويات

الأسعار، أما في حالة الصدمة التجارية المؤاتية فإنها تسهم في إنخفاض مستويات الأسعار وزيادة الناتج مما يؤدي إلى زيادة سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية (القلعاوي، ١٩٩٩: ٨٦).

تشير النظرية الاقتصادية أن الفاعلية التي تتعامل بها البلدان مع الصدمات التجارية تعتمد بشكل أساس على طبيعة نظام سعر الصرف لديها، ففي ظل نظام سعر الصرف الثابت يتم ربط قيمة العملة المحلية بقيمة عملة أو سلة عملات أخرى، وفي ظل هذا النظام يصعب على السلطات النقدية أن تقوم بدور الملاذ الأخير للإقراض بالعملات الأجنبية، وذلك يعني فقدان السلطات النقدية لاحتياطاتها من النقد الأجنبي وحدوث أزمة سيولة وظهور عجز في ميزان المدفوعات ومن ثم النقص في عرض النقد وارتفاع سعر الفائدة المحلية (عبد الصمد، ٢٠١٦: ٣٩٢)، أما نظام سعر الصرف المرن يسمح لقيمة العملة المحلية بالتحول بحرية استجابة لظروف العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي، وإن هذا النظام يكون أكثر قدرة على التكيف مع الصدمات التجارية (Broda & Tille, 2003: 2)، إذ يُلاحظ في البلدان التي تتعرض للصدمات الداخلية يفضل استخدام نظام أسعار الصرف الثابتة عكس البلدان التي تواجه الصدمات الخارجية فإنها تستخدم نظام أسعار الصرف المرنة، وأن البلدان النامية غالباً ما تواجه صدمات حقيقية لذا يجب على الحكومات استخدام أنظمة الصرف المرنة كونه يعمل على امتصاص أثر هذه الصدمات (Ahmad & Pentecost, 2010: 3). وفي حالة الصدمات التجارية المؤاتيه فإن أسعار الصرف المرنة سوف تزداد وتنخفض في حالة الصدمات التجارية المناوئة، فمثلاً حدوث صدمة تجارية مناوئة تؤدي إلى انخفاض سعر الصرف الإسمي للعملة المحلية، وسعر الصرف بدوره يقلل من سعر السلع القابلة للتداول في نفس اللحظة التي ينخفض فيها الطلب عليها، وبالتالي يعوض جزئياً تأثير الصدمة السلبية (Broda, 2001: 50)، ويُلاحظ أن الاقتصاد العراقي كان يتخذ نظام الصرف الثابت قبل عام (2014) نتيجة استقرار عوائد النفط، لكن الصدمة المزدوجة التي تعرض لها في عام (2014) وهي انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية وأيضاً الحرب ضد عناصر داعش الإرهابي، وإن مواجهة هذه الصدمات الحقيقية يحتاج إلى نفقات مالية عالية وخاصة النفقات العسكرية، إذ استمرت هذه الصدمة المزدوجة حتى عام (2015) وهذا يستلزم التحرك نحو استخدام نظام الصرف المرن ذلك للحصول على موارد مالية وأيضاً الحفاظ على العملة الأجنبية من الاستنزاف (الغالبي، ٢٠١٧: ٢٧).

٢. الصدمات التجارية وتحليل أثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة (2004-2020).

٢-١. أثر الصدمات التجارية على الناتج المحلي الإجمالي: تُوضح الأدبيات الاقتصادية بأن اقتصاد الدول الصغيرة والمفتوحة يعتمد نشاطها الاقتصادي بشكل كبير على ديناميكيات الاقتصادات الكبيرة، وبالنظر إلى علاقة عوائد الصادرات بالناتج المحلي الإجمالي يمكن القول أن هناك علاقة ارتباط قوية بين الصدمات التجارية ومعدلات النمو في الناتج المحلي (العاضي، ٢٠٠٧: ١٠٩)، إذ يُلاحظ بأن معظم البلدان النامية تعاني من الصدمات التجارية المناوئة لأنها تعمل على تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي المحلي وانخفاض نصيب الفرد من الموارد المتاحة للاستخدام المحلي سواء كان استهلاكاً أو استثماراً، واستمرار الصدمة التجارية

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (30/6/2022); Vol. 18, No. 58, Part (1): 284-303
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.58.1.16

المناوئة لمدة طويلة ستؤدي إلى تراكم الديون غير المجدية ولن يكون لدى البلد أي خيار للتمويل عدا التكيف مع الصدمات (Krugman, 1988: 76)، ولمواجهة الصدمات التجارية المناوئة غالباً ما تتبع الحكومة العراقية سياسة ترشيد الإنفاق العام وزيادة تحصيل الضرائب والرسوم الكمركية ودعم القطاع الخاص بهدف تحقيق التنوع الاقتصادي لغرض تعزيز الاستقرار في الاقتصاد المحلي (البنك المركزي العراقي، ٢٠١٥: ١٦)، والعراق من الدول الريعية التي تعتمد على إيرادات الصادرات بشكل كبير، إذ تعمل الصدمات التجارية المؤاتية على زيادة معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي، بينما تعمل الصدمات التجارية المناوئة عكس ذلك خاصة إذا كانت الصدمة غير مؤقتة، لكن يُلاحظ في بعض السنوات حدثت صدمات تجارية مناوئة مؤقته لم ينخفض الناتج المحلي الإجمالي، ويرجع سبب ذلك إلى اعتماده على القروض الداخلية أو الخارجية وأيضاً الاعتماد على الثروات المخزونة من السنوات السابقة التي حدثت بها صدمات تجارية مؤاتية.

يُوضح الجدول (١) أثر الصدمات التجارية على الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال المدة (2004-2020)، إذ يُلاحظ في عام (2004) حدثت صدمة تجارية مناوئة نتيجة زيادة الاستيرادات، إذ بلغت الصادرات (29956020) مليون دينار بمعدل تغير سنوي بلغ (30.38%) بينما الاستيرادات بلغت (34050969) مليون دينار بمعدل تغير سنوي بلغ (49.80%) بينما معدل التبادل التجاري بلغ (87.97%)، والناتج المحلي الإجمالي بلغ (101845262.4) مليون دينار بمعدل تغير سنوي بلغ (53.39%) وأن هذه الزيادة في الناتج المحلي بسبب الحرب التي أدت إلى انخفاض الناتج في عام (2003). وفي عام (2005) يُلاحظ وجود صدمة تجارية مناوئة أيضاً وأن الصادرات زادت إلى (39963945) مليون دينار بمعدل تغير سنوي بلغ (33.41%) وزيادة الاستيرادات إلى (45145710) مليون دينار بمعدل تغير سنوي بلغ (32.58%) وأن معدل التبادل التجاري بلغ (88.52%)، وهذه الصدمة المناوئة أدت إلى زيادة الناتج قليلاً إلى (103551403.4) مليون دينار بمعدل تغير سنوي بلغ (1.68%) وهذه الزيادة نتيجة رفع الحصار الاقتصادي عن العراق وارتفاع أسعار النفط المصدر الى (53) دولار للبرميل الواحد (البنك المركزي العراقي، ٢٠٠٥: ٢). وفي عام (2006) حدثت صدمة تجارية مؤاتيه نتيجة زيادة الصادرات الى (48780390.6) مليون دينار بمعدل تغير سنوي بلغ (22.06%) وانخفاض الاستيرادات الى (36914707.8) مليون دينار بمعدل تغير سنوي سالب بلغ (18.23-%) ومعدل التبادل التجاري بلغ (132.14%)، وهذه الصدمة المؤاتية أدت إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الى (109389941.3) مليون دينار بمعدل تغير سنوي بلغ (5.46%). واستمرت الصدمة التجارية المؤاتية بالزيادة الى عام (2008) نتيجة زيادة الصادرات إلى (79028558.7) مليون دينار بمعدل تغير سنوي بلغ (54.48%) وزيادة في الاستيرادات الى (48249768.6) مليون دينار بمعدل تغير سنوي بلغ (53.55%) وزيادة معدل التبادل التجاري إلى (163.79%)، وهذه الصدمة التجارية المؤاتية أدت إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى (120626517.1) مليون دينار بمعدل تغير سنوي بلغ (8.23%).

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (30/6/2022); Vol. 18, No. 58, Part (1): 284-303
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.58.1.16

الجدول (١): أثر الصدمات التجارية على الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2020) (100=2007) (مليون دينار)

السنوات	(١) الصادرات	(٢) معدل التغير السنوي %	(٣) الاستيرادات	(٤) معدل التغير السنوي %	(٥) معدل التبادل التجاري %	(٧) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	(٨) معدل التغير السنوي %
2004	29956020	30.83	34050969	49.80	87.97	101845262.4	53.39
2005	39963945	33.41	45145710	32.58	88.52	103551403.4	1.68
2006	48780390.6	22.06	36914707.8	(18.23)	132.14	109389941.3	5.64
2007	51158039.1	4.87	31422753	(14.88)	162.81	111455813.4	1.89
2008	79028558.7	54.48	48249768.6	53.55	163.79	120626517.1	8.23
2009	51473565	(34.87)	51326145	6.38	100.29	124702075	3.38
2010	63880713	24.10	55232658	7.61	115.66	132687028.6	6.40
2011	96531318	51.11	60316542	9.20	160.04	142700217	7.55
2012	113151788.2	17.22	73980251.4	22.65	152.95	162587533.1	13.94
2013	108514489.6	(4.10)	75910914.2	2.61	142.95	174990175	7.63
2014	103714534	(4.42)	80008354.8	5.40	129.63	178951406.9	2.26
2015	67192475.7	(35.21)	68289455.7	(14.65)	98.39	183616252.1	2.61
2016	55352469	(17.62)	52145112	(23.64)	106.15	208932109.7	13.79
2017	75180282.6	35.82	57333501	9.95	131.13	205130066.9	(1.82)
2018	109726005.5	45.95	67227432	17.26	163.22	202776268.9	(1.15)
2019	105083227.8	(4.23)	85437915	27.09	122.99	211789774.7	4.45
2020	60229946	(42.68)	65122512	(23.78)	92.49	188112265.8	(11.18)

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، الحسابات القومية، العراق.

❖ معدل التبادل التجاري= $(\frac{\text{الصادرات}}{\text{الاستيرادات}}) \times 100$.

ويستدل من الجدول (١) أن الاقتصادات النامية تتأثر بشدة بالصدمات التي تحدث في الاقتصادات المتقدمة وهذا ما نلاحظه في عام (2009) إذ انخفضت الصادرات العراقية إلى (51473565) مليون دينار بمعدل تغير سنوي سلبي بلغ (34.87-%) نتيجة انخفاض أسعار النفط العالمية بسبب الأزمة المالية التي عصفت بالولايات المتحدة الأمريكية، بينما الاستيرادات زادت إلى (51326145) مليون دينار بمعدل تغير سنوي بلغ (6.38%) بسبب اعتماد العراق على الخارج لإشباع الطلب الداخلي وانخفاض معدل التبادل التجاري الى (100.29%)، وهذه الصدمة المناوئة المؤقتة لم تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة وزيادته إلى (124702075) مليون دينار بمعدل تغير سنوي بلغ (3.38%) والسبب في هذه الزيادة يرجع إلى تأثيرات أسعار المخفض الضمني للناتج (التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي، ٢٠٠٩: ٧). وحدثت صدمات تجارية مؤاتية امتدت للمدة (2010-2014) نتيجة الزيادة في الصادرات إلى (103714534)

مليون دينار في عام (2014) بمعدل تغير سنوي سلبي بلغ (4.42-%) وزيادة الاستيرادات إلى (80008354.8) مليون دينار بمعدل تغير سنوي بلغ (5.40%) أدى إلى زيادة معدل التبادل التجاري الى (129.63%)، وهذه الصدمة المؤاتية أدت إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الى (178951406.9) مليون دينار بمعدل تغير سنوي بلغ (2.26%). وفي عام (2015) تعرض الاقتصاد العراقي إلى صدمة تجارية مناوئة وصدمة الحرب ضد التجمعات الإرهابية وحركة النزوح التي زادت من الأعباء والتكاليف على كاهل الحكومة المحلية، أدت هذه الصدمة المناوئة إلى انخفاض أسعار النفط العالمية وانخفاض الصادرات إلى (67192475.7) مليون دينار بمعدل تغير سنوي سلبي بلغ (35.21-%) وانخفاض الاستيرادات إلى (68289455.7) مليون دينار بمعدل تغير سنوي سالب بلغ (14.65-%) أدى إلى انخفاض معدل التبادل التجاري الى (98.39%)، بينما الناتج المحلي الإجمالي ارتفع إلى (183616252.1) مليون دينار بمعدل تغير سنوي بلغ (2.61%) ويُلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لم يتأثر بالصدمة المناوئة بسبب ارتفاع أسعار الصرف للعملة الأجنبية بينما انخفض الناتج المحلي بالأسعار الجارية. وفي عام (2016) حدثت صدمة تجارية مؤاتيه نتيجة انخفاض الاستيرادات الى (52145112) مليون دينار بمعدل تغير سنوي سلبي بلغ (23.64-%) بالرغم من انخفاض الصادرات الى (55352469) مليون دينار بمعدل تغير سنوي سلبي بلغ (17.62-%) وزيادة معدل التبادل التجاري الى (106.15%)، وهذه الصدمة المؤاتيه أدت إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة الى (208932109.7) مليون دينار بمعدل تغير سنوي بلغ (13.79%) نتيجة الزيادة في النفط الخام المصدر من قبل الشركات الأجنبية المستثمرة المتصلة بإنتاجه بالرغم من الاستمرار الحاصل في انخفاض أسعاره العالمية. وشهدت المدة (2017-2019) صدمات تجارية مؤاتيه مصدرها الزيادة في الصادرات التي بلغت (105083227.8) مليون دينار في عام (2019) بمعدل تغير سنوي سالب بلغ (4.23-%) وكذلك زيادة الاستيرادات الى (85437915) مليون دينار بمعدل تغير سنوي بلغ (27.09%) نتيجة لضعف القاعدة الإنتاجية مما يضطر لزيادة الاستيراد (بريغش وعلي،٢٠٢١: ٢٨١) ومعدل التبادل التجاري بلغ (122.99%)، وهذه الصدمات المؤاتيه أدت إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الى (211789774.7) مليون دينار بمعدل تغير سنوي بلغ (٤,٤٥٪) وسبب هذه الزيادة في الناتج يرجع إلى ارتفاع إنتاج النفط الخام بنسبة (3.8%) مقارنة بالعام السابق. أما في عام (2020) فقد حدثت صدمة تجارية مناوئة خفضت من الصادرات الى (60229946) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي سلبي بلغ (42.68-%) وانخفاض الاستيرادات الى (65122512) مليون دينار بمعدل تغير سلبي بلغ (23.78-%) ومعدل التبادل التجاري بلغ (92.49%)، وهذه الصدمة المناوئة أدت إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الى (188112265.8) مليون دينار بمعدل تغير سنوي بلغ (11.18-%) بسبب جائحة كورونا التي شلت الحركة الاقتصادية العالمية في معظم أشهر السنة.

ويرى الباحثان بأن هناك علاقة ايجابية قوية بين الناتج المحلي الإجمالي والصدمات التجارية، إذ أن في حالة حدوث صدمة تجارية مؤاتيه فإنها تعمل على زيادة معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، لكن في حالة حدوث صدمة تجارية مناوئة فإنها تعمل على خفض معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ويكون تأثيرها غير مباشر على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، وذلك بسبب التغيرات التي تحدث في نظام سعر الصرف

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (30/6/2022); Vol. 18, No. 58, Part (1): 284-303
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.58.1.16

وتخفيض قيمة العملة المحلية عند حدوث صدمة مناوئة، والشكل (١) يوضح أثر الصدمات التجارية على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في العراق للمدة (2004-2020).

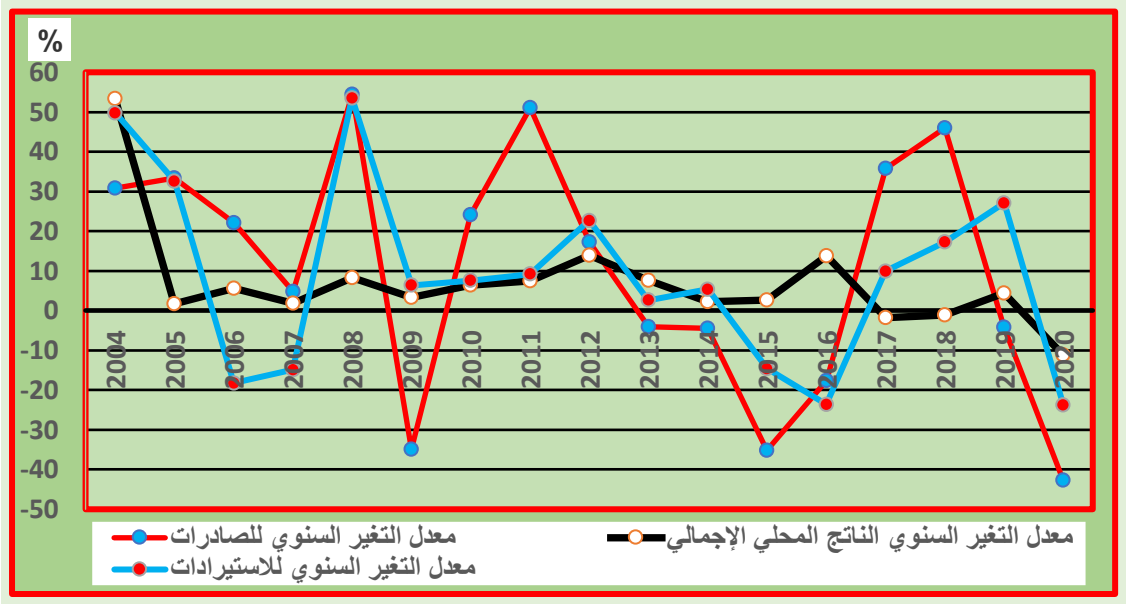

الشكل (١): أثر الصدمات التجارية على الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2020)
المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (١).

٢-٢. أثر الصدمات التجارية على الإنفاق العام: تسهم التجارة الخارجية في معظم الدول النامية بجزءٍ كبير من نشاطها الاقتصادي وتعد مصدراً للحصول على النقد الأجنبي الذي يسهم بنسبة كبيرة في الإيرادات، وإن أي تقلب في هذه المصادر نتيجة حدوث صدمات خارجية سواءً كانت مؤاتية او مناوئة فإنها ستنعكس على النشاط الاقتصادي وبشكل غير مباشر على النفقات العامة (العاضي، ٢٠٠٧: ١١٤)، والعراق من الدول الريعية التي تعتمد بشكل كبير على إيرادات الصادرات لتغطية النفقات العامة، وأن هذه النفقات تتأثر بشكل كبير في الصدمات وحسب نوع الصدمة (مؤاتيه أو مناوئة) ودرجة التأثير، إذ في حالة الصدمات التجارية المواتية فأن الحكومة تزيد من النفقات العامة خاصة إذا كانت الصدمة دائميه ومصدرها زيادة في الصادرات، لكن في حالة الصدمات التجارية المناوئة فإنها تعمل دائماً الى تخفيض الإنفاق العام واستخدام سياسة ترشيد الإنفاق لمواجهة العجز الحاصل في الإيرادات نتيجة انخفاض قيم الصادرات، وأحياناً تلجأ الحكومة إلى الاقتراض سواء كان داخلي أو خارجي لتمويل العجز.

يستدل من الجدول (٢) أن في عام (2004) حدثت صدمة تجارية مناوئة نتيجة ارتفاع الاستيرادات على الصادرات، إذ بلغت الصادرات (29956020) مليون دينار بمعدل تغير سنوي بلغ (30.83%) والاستيرادات بلغت (34050969) مليون دينار بمعدل تغير سنوي بلغ (49.80%) بينما بلغ معدل التبادل التجاري (87.97%)، والإنفاق العام بلغ (32117491) مليون دينار بمعدل تغير سنوي بلغ (66.0%) ويُلاحظ عدم تأثر الإنفاق العام بالصدمة المناوئة ذلك لأن في عام (2003) شهد البلد حرب وانخفض الإنفاق بشكل كبير لكن في عام (2004) زادت الصادرات مما أدى إلى زيادة في النفقات. وفي عام (2005) ارتفعت الصادرات إلى (39963945) مليون دينار بمعدل تغير سنوي بلغ (33.41%) لكن الاستيرادات زادت أيضاً وارتفعت إلى (45145710) مليون دينار بمعدل تغير سنوي بلغ (32.58%) أي هناك صدمة

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (30/6/2022); Vol. 18, No. 58, Part (1): 284-303
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.58.1.16

تجارية مناوئة حيث بلغ معدل التبادل التجاري (88.52%)، بينما الإنفاق العام انخفض إلى (30831142) مليون دينار بمعدل تغير سنوي سالب بلغ (4.01-%) نتيجة تأثره بالصدمة المناوئة التي تعمل على خفض الإنفاق. وفي عام (2006) حدثت صدمة تجارية مؤاتيه نتيجة الزيادة في الصادرات إلى (48780390.6) مليون دينار بمعدل تغير سنوي بلغ (22.06%) وانخفاض الاستيرادات الى (36914707.8) مليون دينار بمعدل تغير سنوي سلبي بلغ (18.23-%) وارتفع معدل التبادل التجاري إلى (132.14%)، وهذه الصدمة التجارية المؤاتيه أدت إلى زيادة الإنفاق العام الى (38806679) مليون دينار بمعدل تغير سنوي بلغ (25.87%) نتيجة تأثره بزيادة الإيرادات.

الجدول (٢): أثر الصدمات التجارية على الإنفاق العام في العراق للمدة (2004-2020)

السنوات	(١) الصادرات (مليون دينار)	(٢) معدل التغير السنوي %	(٣) الاستيرادات (مليون دينار)	(٤) معدل التغير السنوي %	(٥) معدل التبادل التجاري %	(٦) الإنفاق العام (مليون دينار)	(٧) معدل التغير السنوي %
2004	29956020	30.83	34050969	49.80	87.97	32117491	66.0
2005	39963945	33.41	45145710	32.58	88.52	30831142	(4.01)
2006	48780390.6	22.06	36914707.8	(18.23)	132.14	38806679	25.87
2007	51158039.1	4.87	31422753	(14.88)	162.81	39031232	0.58
2008	79028558.7	54.48	48249768.6	53.55	163.79	59403375	52.19
2009	51473565	(34.87)	51326145	6.38	100.29	52567025	(11.51)
2010	63880713	24.10	55232658	7.61	115.66	70134201	33.42
2011	96531318	51.11	60316542	9.20	160.04	78757666	12.30
2012	113151788.2	17.22	73980251.4	22.65	152.95	105139576	33.50
2013	108514489.6	(4.10)	75910914.2	2.61	142.95	119127556	13.30
2014	103714534	(4.42)	80008354.8	5.40	129.63	113473517	(4.75)
2015	67192475.7	(35.21)	68289455.7	(14.65)	98.39	70397515	(37.96)
2016	55352469	(17.62)	52145112	(23.64)	106.15	67067437	(4.73)
2017	75180282.6	35.82	57333501	9.95	131.13	75490115	12.56
2018	109726005.5	45.95	67227432	17.26	163.22	80873189	7.13
2019	105083227.8	(4.23)	85437915	27.09	122.99	111723523	38.15
2020	60229946	(42.68)	65122512	(23.78)	92.49	76082445	(31.90)

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على:

- العمود (١) و(٣)، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، الحسابات القومية، سنوات مختلفة، العراق.
- العمود (٦)، التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والابحاث، سنوات مختلفة، العراق.

يلاحظ من الجدول (٢) ان عامي (2007-2008) شهد صدمات تجارية مؤاتية نتيجة الزيادة في قيم الصادرات التي بلغت (79028558.7) مليون دينار في عام (2008) بمعدل تغير سنوي بلغ (54.48%) وزيادة الاستيرادات إلى (48249768.6) مليون دينار بمعدل تغير سنوي

بلغ (53.55%) كما زاد معدل التبادل التجاري إلى (163.79%)، وهذه الصدمة أدت إلى زيادة النفقات إلى (59403375) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي بلغ (52.19%). لكن الصدمة التجارية المناوئة التي حدثت في عام (2009) أدت إلى انخفاض الصادرات إلى (51473565) مليون دينار بمعدل تغير سنوي سالب بلغ (34.87-%) وزيادة الاستيرادات إلى (51326145) مليون دينار بمعدل تغير سنوي بلغ (6.38%) وانخفاض معدل التبادل التجاري إلى (100.29%)، وأدت أيضاً إلى تخفيض النفقات العامة الى (52567025) مليون دينار وبلغ معدل تغيره السنوي السلبي (11.51-%) بسبب انخفاض في أسعار النفط العالمية بسبب الأزمة المالية. وبعدها حدثت صدمات تجارية مؤاتيه نتيجة الزيادة في الصادرات حتى وصلت إلى (108514489.6) مليون دينار في عام (2013) بمعدل تغير سنوي سلبي بلغ (4.10-%) وزيادة الاستيرادات الى (75910914.2) مليون دينار بمعدل تغير سنوي بلغ (2.61%) ومعدل التبادل التجاري بلغ (142.95%)، وهذه الصدمة المؤاتية أدت إلى زيادة الإنفاق العام إلى (119127556) مليون دينار وهي أعلى قيمة خلال المدة بمعدل تغير سنوي بلغ (13.30%) ويرجع سبب هذه الزيادة إلى تطبيق خطة التنمية الوطنية وزيادة الإنفاق العام على الخدمات الرئيسية كالتعليم والصحة ودعم أسعار البطاقة التموينية لمكافحة الفقر والارتقاء بالعنصر البشري وتحقيق الرفاهية الاقتصادية وأيضاً زيادة النفقات الاستثمارية لغرض التوسع في الأعمار وتطوير البنى التحتية (البنك المركزي العراقي، ٢٠١٣: ٥٤).

وبعد منتصف عام (2014) تعرض العراق إلى انخفاض في أسعار النفط الخام وعدم الاستقرار الداخلي مما أدى إلى انخفاض الصادرات الى (67192475.7) مليون دينار في عام (2015) بمعدل تغير سنوي سلبي بلغ (35.21-%) وانخفاض الاستيرادات إلى (68289455.7) مليون دينار بمعدل تغير سنوي سلبي بلغ (14.65-%) وهذه الصدمة التجارية المناوئة مصدرها انخفاض أسعار النفط الخام دون (36) دولار للبرميل الواحد نتج عنها انخفاض معدل التبادل التجاري الى (98.39%)، مما عملت على تخفيض النفقات العامة بشكل كبير إلى (70397515) مليون دينار بمعدل تغير سنوي سلبي بلغ (37.96-%). وفي عام (2016) أخذت الصادرات بالانخفاض أيضاً إلى (55352469) مليون دينار بمعدل تغير سنوي سلبي بلغ (17.62-%) والاستيرادات انخفضت الى (52145112) مليون دينار بمعدل تغير سنوي سلبي بلغ (23.64-%) ومعدل التبادل التجاري بلغ (106.15%)، وهذه الصدمة التجارية المناوئة خفضت النفقات العامة إلى (67067437) مليون دينار بمعدل تغير سنوي سلبي بلغ (4.73-%) نتيجة زيادة العجز في الموازنة العامة بسبب انخفاض الإيرادات المتأتية من عوائد الصادرات فضلاً عن زيادة الإنفاق العسكري وزيادة تكلفة إيواء النازحين التي تسبب بها عصابات داعش الإرهابية (البنك المركزي العراقي، ٢٠١٦: ٥٥). وبعدها حصلت صدمات تجارية مؤاتيه نتيجة التحسن في أسعار النفط الخام المصدر امتدت للمدة (2017-2019)، إذ أدت إلى زيادة الصادرات إلى (105083227.8) مليون دينار في عام (2019) بمعدل تغير سنوي سلبي بلغ (4.23-%) وزيادة الاستيرادات إلى (85437915) مليون دينار بمعدل تغير سنوي بلغ (27.09%) وهذه الزيادة في الاستيرادات خفضت من معدل التبادل التجاري إلى (122.99%)، ويُلاحظ زيادة الإنفاق العام إلى (111723523) مليون دينار بمعدل تغير سنوي بلغ (38.15%) نتيجة تأثره بالصدمة التجارية المؤاتية. وفي عام (2020) حدثت صدمة مناوئة بسبب جائحة كورونا أدت إلى انخفاض

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (30/6/2022); Vol. 18, No. 58, Part (1): 284-303
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.58.1.16

الصادرات إلى (60229946) مليون دينار بمعدل تغير سنوي سلبي بلغ (42.68-%) وانخفاض الاستيرادات أيضاً الى (65122512) مليون دينار بمعدل تغير سنوي بلغ (23.78-%) وانخفاض معدل التبادل التجاري الى (92.49%) وهذه الصدمة قللت من إيرادات النفط الخام المصدر مما أدى إلى انخفاض النفقات العامة الى (76082445) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي سلبي بلغ (31.90-%).

ويرى الباحثان بأن الصدمات التجارية يكون أثرها بشكل مباشر على النفقات العامة، إذ يُلاحظ هناك علاقة طردية قوية بين الصدمات التجارية (حسب نوعها) والنفقات العامة، ففي حالة حدوث الصدمة المؤاتيه المؤقتة في أحد السنوات وبعدها تأتي صدمة مناوئة فإن درجة الانخفاض في النفقات تكون أقل من معدل التبادل التجاري وذلك بسبب الاعتماد على القروض وأيضاً المدخرات السابقة لتمويل العجز في النفقات العامة، ويُلاحظ أن زيادة الاستيرادات لا تسهم في تخفيض النفقات العامة وهذا يوضح درجة الاعتماد على الخارج، والشكل (٢) يوضح أثر الصدمات التجارية على النفقات العامة في العراق للمدة (2004-2020).

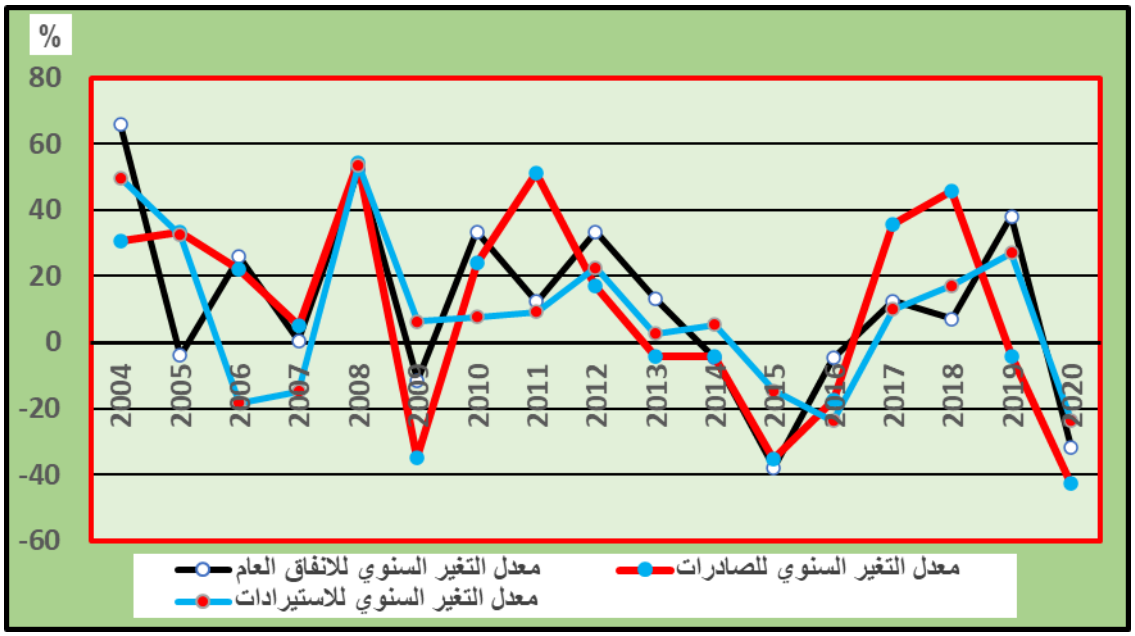

الشكل (٢): أثر الصدمات التجارية على الإنفاق العام في العراق للمدة (2004-2020)

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (٢).

٢-٣. أثر الصدمات التجارية على سعر الصرف في السوق الموازي: توضح النظرية الاقتصادية بأن الفاعلية التي تتعامل بها البلدان النامية مع الصدمات التجارية تعتمد بشكل رئيسي على نظام سعر الصرف المتبع، إذ في ظل نظام سعر الصرف الثابت الذي يتم وفقه ربط قيمة العملة المحلية بعملة دولة أخرى، ويُلاحظ أن في حالة حدوث صدمة تجارية مناوئة يصعب على السلطات النقدية السيطرة على الاحتياطي الأجنبي وحدوث أزمة في السيولة وعجز في ميزان المدفوعات ومن ثم النقص في عرض النقد وارتفاع سعر الفائدة المحلية والخسارة تكون أكبر، أما في ظل نظام سعر الصرف المرن يسمح لقيمة العملة بالتحول بحرية استجابة لظروف العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي، وأن البلدان ذات أنظمة أسعار الصرف المرنة ستكون أكثر قدرة على التكيف مع الصدمات التجارية (الدويري وملاوي، ٢٠١٥: ١٩٦)، وبما أن الاقتصاد العراقي يتمتع بنوع من

الاستقرار في عوائد النفط مما جعل السلطات النقدية تشجع في تبني نظام صرف أقرب للثبات وهذا النظام يزيد من حدة الصدمات، وخير دليل على ذلك الصدمة المزدوجة التي تعرض لها الاقتصاد العراقي عام (2014) وبعدها نتيجة انخفاض أسعار النفط والحرب ضد عناصر داعش الإرهابية وسيطرتها على أجزاء من البلاد الذي عمل على تخفيض الاحتياطي الأجنبي من العملة، لذا يجب التحرك نحو نظام صرف أكثر مرونة والذي يكون للسوق دور أكبر في تحديده أكثر من البنك المركزي (الغالبي، ٢٠١٧: ٢٧)، ويُلاحظ أن الصدمات التجارية المناوئة عملت على تخفيض قيمة العملة الوطنية وخاصة الصدمة المزدوجة التي تعرض لها الاقتصاد في عام (2015) وصدمة جائحة كورونا، بينما الصدمات التجارية المؤاتيه زادت من قيمة العملة المحلية للبلد وخاصة بعد عام (2014)، ويوضح الجدول (٣) أثر الصدمات التجارية على سعر الصرف في السوق الموازي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠).

الجدول (٣): أثر الصدمات التجارية على سعر الصرف في السوق الموازي في العراق للمدة (2020-2004)

السنوات	(١) الصادرات (مليون دينار)	(٢) معدل التغير السنوي %	(٣) الاستيرادات (مليون دينار)	(٤) معدل التغير السنوي %	(٥) معدل التبادل التجاري %	(٦) سعر الصرف السوقي (دينار)	(٧) معدل التغير السنوي %
2004	29956020	30.83	34050969	49.80	87.97	1454	(34.91)
2005	39963945	33.41	45145710	32.58	88.52	1473	1.31
2006	48780390.6	22.06	36914707.8	(18.23)	132.14	1467	(0.41)
2007	51158039.1	4.87	31422753	(14.88)	162.81	1266	(14.29)
2008	79028558.7	54.48	48249768.6	53.55	163.79	1206	(4.74)
2009	51473565	(34.87)	51326145	6.38	100.29	1183	(1.91)
2010	63880713	24.10	55232658	7.61	115.66	1187	0.34
2011	96531318	51.11	60316542	9.20	160.04	1199	1.01
2012	113151788.2	17.22	73980251.4	22.65	152.95	1234	2.92
2013	108514489.6	(4.10)	75910914.2	2.61	142.95	1233	(0.08)
2014	103714534	(4.42)	80008354.8	5.40	129.63	1218	(1.22)
2015	67192475.7	(35.21)	68289455.7	(14.65)	98.39	1251	2.71
2016	55352469	(17.62)	52145112	(23.64)	106.15	1281	2.40
2017	75180282.6	35.82	57333501	9.95	131.13	1256	(1.95)
2018	109726005.5	45.95	67227432	17.26	163.22	1206	(3.98)
2019	105083227.8	(4.23)	85437915	27.09	122.99	1202	(0.33)
2020	60229946	(42.68)	65122512	(23.78)	92.49	1231	2.41

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، الحسابات القومية، العراق.

❖ العمود (٦): وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، قسم الأرقام القياسية، سنوات مختلفة، العراق.

يتضح من الجدول (٣) أن الصادرات بلغت (29956020) مليون دينار في عام (2004) والاستيرادات بلغت (34050969) مليون دينار ومعدل التبادل التجاري بلغ (87.97%) نتيجة

حدوث صدمة تجارية مناوئة، بينما سعر الصرف للدينار العراقي أمام الدولار الأمريكي بلغ (1454) دينار بمعدل تغير سنوي سلبي بلغ (34.91-%) نتيجة استبدال العملة العراقية بعملة جديدة مما جعلها تتمتع بقبول قوي بسبب الأمان وصعوبة تزويرها وفتح الحصار الاقتصادي عن البلد. وأيضاً في عام (2005) كانت هناك صدمة تجارية مناوئة رغم زيادة الصادرات إلى (39963945) مليون دينار بمعدل تغير سنوي بلغ (33.41%) وزيادة الاستيرادات إلى (45145710) مليون دينار بمعدل تغير سنوي بلغ (32.58%) ومعدل التبادل التجاري أرتفع قليلاً إلى (88.52%)، وهذه الصدمة التجارية المناوئة أدت إلى ارتفاع سعر الصرف إلى (1473) دينار بمعدل تغير سنوي بلغ (1.31%). وفي عام (2006) حدثت صدمة تجارية مؤاتيه أدت إلى زيادة الصادرات الى (48780390.6) مليون دينار بمعدل تغير سنوي بلغ (22.06%) وانخفاض الاستيرادات الى (36914707.8) مليون دينار بمعدل تغير سنوي سلبي بلغ (18.23-%) وارتفاع معدل التبادل التجاري إلى (132.14%)، بينما سعر الصرف السوقي انخفض إلى (1467) دينار بمعدل تغير سنوي سلبي بلغ (0.41-%) نتيجة أثر الصدمة التجارية المؤاتية.

وبعدها حدثت صدمات تجارية مؤاتية نتيجة زيادة الصادرات ووصلت إلى (79028558.7) مليون دينار في عام (2008) بمعدل تغير سنوي بلغ (54.48%) وزيادة الاستيرادات إلى (48249768.6) مليون دينار بمعدل تغير سنوي بلغ (53.55%) ومعدل التبادل التجاري أخذ بالتزايد حتى وصل الى (163.79%)، وهذه الصدمات المؤاتية أدت إلى انخفاض سعر الصرف في السوق الموازي الى (1206) دينار بمعدل تغير سنوي بلغ (4.74-%) نتيجة الاستقرار الأمني الذي شهده العراق وإتباع البنك المركزي لسياسة نقدية تعمل على تقوية العملة المحلية والتقليل من التضخم وزيادة النمو في الناتج المحلي (البنك المركزي العراقي، ٢٠٠٨: ٥٤). بينما في عام (2009) انخفضت الصادرات نتيجة انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية بسبب الأزمة المالية العالمية إذ وصلت الصادرات الى (51473565) مليون دينار بمعدل تغير سنوي سلبي بلغ (34.87-%) والاستيرادات ارتفعت الى (51326145) مليون بمعدل تغير سنوي بلغ (6.38%) ومعدل التبادل التجاري بلغ (100.29%)، بينما سعر الصرف للعملة انخفض الى (1183) دينار بمعدل تغير سنوي سلبي بلغ (1.91-%) ويُلاحظ عدم تأثر سعر الصرف بالصدمة التجارية المناوئة في أغلب سنوات البحث بسبب المضاربات التي تحدث في سوق الصرف فضلا عن الفساد وغسيل الأموال الذي يُمارس من بعض الجهات داخل السوق واستخدام نظام الصرف الثابت (الجبوري وأخرون، ٢٠١٩: ١٢٥). وشهدت المدة (2010-2013) صدمات تجارية مؤاتيه نتيجة تحسن أسعار النفط العالمية وزيادة صادرات العراق الى (108514489.6) مليون دينار في عام (2013) بمعدل تغير سنوي سلبي بلغ (4.10-%) وزيادة الاستيرادات إلى (75910914.2) مليون دينار بمعدل تغير سنوي بلغ (2.61%) بينما معدل التبادل التجاري بلغ (142.95%)، وهذه الصدمات المؤاتية أدت إلى خفض سعر الصرف في السوق الموازي إلى (1233) دينار لعام (2013) بمعدل تغير سنوي سلبي بلغ (0.08-%).

وفي منتصف عام (2014) حدثت صدمة تجارية مناوئة نتيجة انخفاض أسعار النفط واستمرت هذه الصدمة حتى عامي (2015-2016)، ويُلاحظ أن الصادرات انخفضت الى (55352469) مليون دينار في عام (2016) بمعدل تغير سنوي سلبي بلغ (17.62-%) وانخفاض الاستيرادات الى (52145112) مليون دينار بمعدل تغير سنوي سلبي بلغ (23.64-%) ومعدل التبادل التجاري أخذ بالانخفاض إلى (106.15%)، وهذه الصدمات المناوئة عملت على ارتفاع

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (30/6/2022); Vol. 18, No. 58, Part (1): 284-303
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.58.1.16

سعر الصرف أمام العملة المحلية إلى (1281) دينار بمعدل تغير سنوي بلغ (2.40%) بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية وهذا ما أدى إلى رفع سعر الصرف لإيجاد مصادر أخرى لتمويل الموازنة العامة للدولة (البنك المركزي العراقي، ٢٠١٦: ٩). وشهدت المدة (2017-2019) صدمات تجارية مؤاتية زادت من الصادرات الى (105083227.8) مليون دينار في عام (2019) بمعدل تغير سنوي سلبي بلغ (4.23-%) وزيادة الاستيرادات من الخارج إلى (85437915) مليون دينار بمعدل تغير سنوي بلغ (27.09%) وأخذ معدل التبادل التجاري بالزيادة الى (122.99%)، وهذه الصدمات المؤاتية أدت الى انخفاض أسعار الصرف للدولار أمام العملة المحلية إلى (1202) دينار بمعدل تغير سنوي سلبي بلغ (0.33-%). وفي عام (2020) حدثت صدمة تجارية مناوئة بسبب جائحة كورونا والتي أدت إلى انخفاض الصادرات الى (60229946) مليون دينار بمعدل تغير سنوي سلبي بلغ (42.68-%) وانخفاض الاستيرادات الى (65122512) مليون دينار بمعدل تغير سنوي سلبي بلغ (23.78-%) بينما معدل التبادل التجاري بلغ (92.49%)، وهذه الصدمة التجارية المناوئة أدت إلى ارتفاع سعر الصرف الى (1231) دينار بمعدل تغير سنوي (2.41%) وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية القائلة بأن الصدمات التجارية المناوئة تؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف.

ويرى الباحثان أن سعر الصرف يعد من أهم الأدوات الفاعلة في معالجة الصدمات التجارية، إذ يجب على السلطات النقدية استخدام نظام سعر الصرف المرن لأن في حالة حدوث صدمة تجارية مؤاتيه تقوم السلطات النقدية بتقوية العملة المحلية وتخفيض معدلات التضخم، أما في حالة حدوث صدمة تجارية مناوئة يجب على السلطات التخفيض من قيمة العملة المحلية لأن الطلب على العملة الأجنبية سيزيد يقابله انخفاض على العملة المحلية، وأيضاً لتجنب الخسارة الكبيرة وإعطاء فرصة للسلع المحلية للمنافسة الخارجية والتقليل من الاستيرادات والمحافظة على العملة الأجنبية، ويُلاحظ أن هناك علاقة عكسية بين الصدمات التجارية وسعر الصرف في السوق الموازي في أغلب سنوات البحث، والشكل (٣) يوضح أثر الصدمة التجارية على سعر الصرف في العراق للمدة (2004-2020).

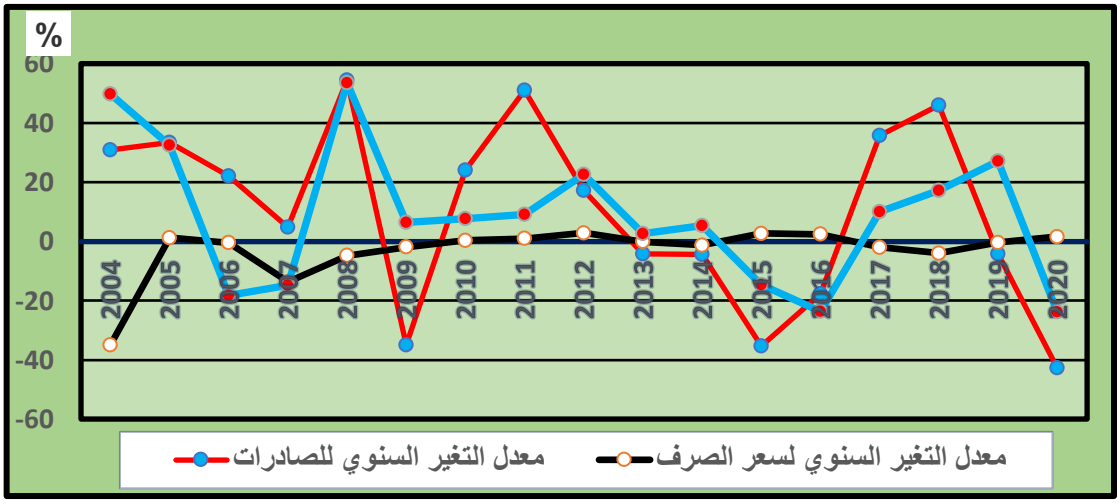

الشكل (٣): أثر الصدمات التجارية على سعر الصرف في السوق الموازي في العراق للمدة (2020-2004)

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (٣).

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (30/6/2022); Vol. 18, No. 58, Part (1): 284-303
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.58.1.16

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات:

١. من المصادر الرئيسة للصدمات التجارية المؤاتية تتمثل في زيادة الصادرات أو انخفاض الاستيرادات ومصادر الصدمات التجارية المناوئة تتمثل في انخفاض الصادرات وزيادة الاستيرادات، وأن تعرض البلدان النامية للصدمات التجارية يعتمد بشكل أساس على نوعية الصادرات، فالبلدان المصدرة للنفط الخام تكون أكثر عرضة للصدمات التجارية من البلدان التي تصدر المواد الأساسية (غير النفطية).

٢. ارتبطت الصدمات التجارية في العراق بعاملين، أولهما سياسي يرجع إلى الحروب التي تعرض لها البلد مثل حرب عام (2003) والحرب ضد عصابات داعش الإرهابية عام (2014)، والثاني نتيجة الاعتماد على صادرات النفط الخام الذي يؤدي إلى تقلبات كبيرة في المتغيرات الاقتصادية، والاقتصاد العراقي تعرض لمجموعة من الصدمات التجارية للمدة (2004-2020) نتيجة انخفاض أسعار النفط الخام المصدر الذي يشكل نسبة كبيرة من اجمالي الصادرات.

٣. هناك استجابة طردية بين الصدمات التجارية والناتج المحلي الإجمالي، إذ تعمل الصدمات المؤاتية على زيادة الناتج المحلي الإجمالي بينما الصدمات المناوئة تعمل على انخفاض الناتج المحلي الإجمالي، ويلاحظ أن الصدمات المناوئة المؤقتة لا تعمل على انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في معظم الأحيان نتيجة الاعتماد على المدخرات من الصدمات المؤاتية وأيضاً الاعتماد على الاقتراض الداخلي والخارجي أو تغير سعر الصرف.

٤. هناك استجابة طردية بين الصدمات التجارية من جهة والانفاق العام من جهة اخرى، إذ في حالة الصدمات المؤاتية تزيد النفقات العامة وتنخفض في حالة الصدمات المناوئة، ويلاحظ أنه في حالة حدوث صدمة مناوئة في أحد السنوات وسبقتها صدمة مؤاتية فأن الانخفاض في النفقات تكون أقل.

٥. وجود استجابة عكسية بين الصدمات التجارية وسعر الصرف في السوق الموازي، إذ في حالة الصدمات المؤاتية فأنها تخفض من سعر الصرف في السوق الموازي عكس الصدمات المناوئة التي تزيد من سعر الصرف، والبلدان الريعية يفضل استخدام نظام الصرف المرن للتخفيف من حدة الصدمات.

ثانياً. التوصيات:

١. الحد من الاعتماد على وسائل التمويل الخارجية مثل عوائد الصادرات كون هذه المصادر تتعرض لصدمات تسبب تذبذب كبير في أدوات السياسة المالية والاعتماد على مصادر داخلية للتمويل، وتنويع قاعدة التصدير من خلال دعم القطاع الزراعي وزيادة الصناعات المكثفة للعمل.

٢. في حالة الصدمات التجارية المؤاتية لا بد من دعم وتفعيل القطاعات السلعية لحماية المنتجات المحلية من منافسة السلع المستوردة وتقديم الدعم للقطاع الخاص لزيادة المنتجات المحلية وزيادة قدرتها التنافسية، وتخفيض سعر الفائدة من أجل إتاحة الفرصة أمام المستثمرين لزيادة استثماراتهم.

٣. أن سياسة المواجهة للصدمات التجارية المناوئة منها تخفيض قيمة الدينار العراقي لا تكفي وحدها لإعادة هيكلة التجارة الخارجية نتيجة عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في البلد، إذ يؤدي ضعف الجهاز الإنتاجي الى تخفيض مرونة عرض الصادرات السلعية والتي لا تستجيب بالدرجة الكافية لكل تخفيض في العملة المحلية على المنافسة الخارجية.

٤. يلاحظ أن الصدمات التجارية المؤاتية نتيجة زيادة أسعار النفط الخام ستكون نتائجها إيجابية في المدى القصير لكن هذه النتائج تكون سلبية في الأجل الطويل، ولتقليص الصفة الريعية للاقتصاد العراقي يجب وضع سياسات اقتصادية كلية بعيدة المدى تعمل على الفصل بين الاقتصاد الحقيقي وعوائد الصادرات النفطية. وانشاء صندوق سيادي للاستفادة منه في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، إذ يمكن من استثمار الفوائض المالية في حالة الصدمات المؤاتية وتعويض النقص الحاد في الموازنة عند حدوث الصدمات المناوئة.

المصادر.

أولاً. المصادر العربية:

١. احمد، غسان إبراهيم (٢٠٢٠)، أثر الصدمات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي لدول جنوب شرق اسيا (تايلند، كوريا الجنوبية): حالة دراسية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية (مجلد١٦، العدد ٤٩)، جامعة تكريت، العراق.
٢. بريغش، سلام هامل وعلي، صباح نعمة (٢٠٢١)، التجارة الخارجية وأثرها على بعض المتغيرات الكلية للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٨): إطار تحليلي، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية (مجلد ١٧، العدد ٥٦)، جامعة تكريت، العراق.
٣. البكري، صفاء علي حسين (٢٠١٥)، قياس وتحليل استجابات السياسة المالية لصدمات معدل التبادل التجاري في دول مختارة للمدة (١٩٩٠-٢٠١٢)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.
٤. البنك المركزي العراقي، التقارير السنوية للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٠)، سنوات متفرقة، العراق.
٥. الجبوري، مهدي سهر واخرون (٢٠١٩)، نمذجة وتحليل بعض دوال الاقتصاد الكلي في العراق باستعمال انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية (مجلد١٣، العدد ٢٤)، جامعة الكوفة، العراق.
٦. جواد، حيدر ثجيل (٢٠٢٢)، قياس وتحليل مدى استجابة أدوات الموازنة العامة والناتج المحلي الإجمالي في العراق لصدمات أسعار النفط للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٧)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية (مجلد ١٨، العدد ٥٧)، جامعة تكريت، العراق.
٧. حسين، عبد الرزاق حمد وعلي، لوجين عارف (٢٠٢١)، أثر الصادرات على الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية (مجلد ١٧، العدد ٥٣)، جامعة تكريت، العراق.
٨. الدويري، طارق زياد وملاوي، أحمد إبراهيم (٢٠١٥)، التحرر التجاري والسعر الحقيقي لصرف الدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية (مجلد ١، العدد١)، الجزائر.
٩. شهاب، محمد عبد الحميد (٢٠١٩)، التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الثانية، جامعة الطائف، السعودية.
١٠. العاضي، عبدالله محمد ناصر (٢٠٠٧)، الصدمات الخارجية وأثرها على الاقتصاد اليمني، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا.
١١. عبد الصمد، خلدون (٢٠١٦)، الأزمات والدورات الاقتصادية، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث (مجلد ٢، العدد ١)، فلسطين.

١٢. عبد العظيم، حمدي (٢٠٠٠)، اقتصاديات التجارة الدولية، الطبعة الثالثة، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر.
١٣. عبدالباري، محمد عباس احمد (٢٠١٠)، الصدمات الخارجية التجارية وتأثيرها على الاقتصاد المصري، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر.
١٤. الغالبي، عبد الحسين جليل (٢٠١٧)، سياسة سعر الصرف الأجنبي والصدمة المزدوجة في الاقتصاد العراقي، مجلة الدراسات النقدية والمالية، عدد خاص بالمؤتمر السنوي الثالث للبنك المركزي العراقي، العراق.
١٥. فريد، سالي محمد (٢٠١٧)، الصدمات الخارجية التجارية وأثرها على اقتصادات الدول، الطبعة الأولى، الابتكار للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
١٦. القلعاوي، أسامة روبين (١٩٩٩)، تأثير الصدمات الاقتصادية التجارية على الاقتصاد الأردني في ظل العولمة: دراسة قياسية تحليلية (١٩٦٩-١٩٩٦)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، الأردن.
١٧. المشهداني، خالد حمادي وعبد الله، امين (٢٠٢٠)، قياس وتحليل محددات سعر الصرف الموازي في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٨)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية (مجلد ١٦، العدد ٥١)، جامعة تكريت، العراق.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Ahmad, A. H & Pentecost, Eric J., (2010), Terms of Trade Shocks and Economic Performance Under Different Exchange Rate Regimes, Discussion Paper Series Department of Economics (No 8), Loughborough University, England.
2. Broda, Christian & Tille, Cedric, (2003), Coping with Terms-of-Trade Shocks in Developing Countries, Federal Reserve Bank of New York (Vol 9, No 11), America.
3. Broda, Christian, (2001), Coping with Terms of Trade Shocks: Pegs versus Floats, American Economic Review (Vol 91, No 2), America.
4. Cebeci, Ipek, (2010), Supply Shocks and Their Macro-Economic Effects in The Globalization Process, Doctor's Thesis, Social Sciences Institute, Istanbul University, Turkey.
5. Chu, Ke-young, (1987), External Shocks and Fiscal Adjustment in Developing Countries: Experiences During 1962-1982, IMF Working Paper (No. 87/48).
6. International Monetary Fund (IMF) (2003), Fund Assistance for Countries Facing Exogenous Shocks, America.
7. Izurieta, Alex and Vos, Rob, (2009), Measuring the impact of the global shocks on trade balances via price and demand effects, World Economic Vulnerability Monitor, UN DESA, United nations.
8. Krugman, Paul, (1988), External Shocks and Domestic Policy Responses, The World Bank, Oxford University Press.
9. Rahma, Elsiddig, et al., (2016), Impact of Oil Price Shocks on Sudan's Government Budget, International Journal of Energy Economics and Policy (Vol 6, No 2).